

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩

بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بشأن أوضاع الخبراء  
والمدرسين والفنيين المصريين العاملين بالصومال  
والموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية  
الصومال فى القاهرة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة ١٥١ من الدستور؛

**قرر :**

( مادة وحيدة )

ووفق على الخطاب المتبادل بشأن أوضاع الخبراء والمدرسين والفنيين  
المصريين العاملين بالصومال والموقع بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية  
الصومال فى القاهرة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق ،  
صدر برئاسة الجمهورية فى ٣٠ شوال سنة ١٤٠٩ ( ٤ يونية سنة ١٩٨٩ )

**حسنى مبارك**

سعادة الدكتور / أحمد عصمت عبد المجيد

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد :

يسعدنى الاشارة الى كتابكم بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩ بشأن أوضاع الخبراء والمدرسين والفنيين المصريين العاملين فى جمهورية الصومال الديمقراطية ، والذي نصه :

سعادة الدكتور / محمد على حامد

وزير الدولة للشئون الخارجية

جمهورية الصومال الديمقراطية

تحية طيبة وبعد :

يسعدنى أن أكتب لكم بشأن أوضاع الخبراء والمدرسين والفنيين المصريين العاملين فى جمهورية الصومال الديمقراطية الشقيقة ، وذلك انطلاقاً من الرغبة فى تدعيم أواصر الاخوة والصداقة والمودة التى تربط - لحسن الحظ - رئيسى الدولتين وحكومتيهما وشعبيهما وحرصاً على تهيئة الظروف المناسبة ليقوم هؤلاء الخبراء بسهمتهم فى صالح الشعبين خير قيام .

ويسعدنى أن اقترح على سيادتكم موافقتكم على ما يلى :

أولاً : يتمتع الخبراء والمدرسون والفنيون المصريون العاملون فى الصومال

بما يلى :

١ - الاعفاء من الضرائب وأية رسوم مالية على استحقاقاتهم ومرتباتهم وأية مبالغ أخرى تدفع لهم من الحكومة أو الهيئات أو المنظمات المصرية ، وذلك طوال مدة عملهم فى الصومال .

٢ - الحق في أن يحولوا بحرية الاستحقاقات والمرتبات والمبالغ المشار إليها في الفقرة السابقة رقم ١ ، الى الخارج .

٣ - الاعفاء من رسوم الاستيراد والضرائب وأية رسوم مالية على أمتعتهم المنزلية والشخصية التي يستوردونها عند بداية عملهم في الصومال والمؤن والمواد الغذائية واستخدامهم الشخصي واستخدام عائلاتهم بما في ذلك سيارة واحدة ويمكن استبدال السيارة بسيارة أخرى بنفس الشروط كل عامين .

٤ - الاعفاء من أية رسوم تصدير وأية ضرائب أخرى عند مغادرتهم النهائية للصومال ، فيما يتعلق بالأمثلة المنصوص عليها في الفقرة السابقة رقم ٣

ثانياً - وفيما يتعلق بكل موضوعات الاعفاء من الرسوم الجمركية فان حكومة جمهورية الصومال الديمقراطية ستمنح للخبراء والمدرسين والفنيين المصريين نفس المعاملة التي تمنحها لأي خبراء أجانب آخرين يعملون في الصومال بموجب اتفاقيات معونة ثنائية أو متعددة الأطراف .

وفي حالة تفضلكم بقبول الاقتراحات السابق ذكرها فانه يسعدني أن اقترح أن يشكل هذا الكتاب ورد سيادتكم عليه اتفاقا بين حكومتينا ، يصبح ساري المفعول اعتبارا من تاريخ ردكم على هذا الخطاب .

واننى أتتهز هذه المناسبة لأعرب لسيادتكم عن فائق تقديري .

**د. أحمد عصمت عبد المجيد**

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بجمهورية مصر العربية

أننى أشارك سيادتكم الرغبة الأكيدة في تدعيم العلاقات الأخوية الوطيدة التي

تربط بين رئيسى الدولتين وحكومتيهما وشعبيهما .

وانطلاقاً من هذه الرغبة فأننى يسعدنى افادتكم بالموافقة على ما جاء بكتابكم المشار اليه عليه ، بحيث يعتبر كتابكم وهذا الرد بمثابة اتفاق بين الحكومتين يكون سارى المفعول اعتباراً من تاريخ اليوم .

ويسعدنى أن أكرر لسيادتكم أطيب مشاعر التقدير .

دكتور / محمد على حامد

وزير الدولة للشئون الخارجية

جمهورية الصومال الديمقراطية

## وزارة الخارجية

قرار رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٩

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٢٨ لسنة ١٩٨٩ بتاريخ ١٩٨٩/٦/٤ بشأن الموافقة على الخطاب المتبادل بشأن أوضاع الخبراء والمدرسين والفنيين المصريين العاملين بالصومال والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨ بين حكومتى جمهورية العربية وجمهورية الصومال ؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٨٩/٦/٤ ؛

قرر :

( مادة وحيدة )

ينشر فى الجريدة الرسمية الخطاب المتبادل بشأن أوضاع الخبراء والمدرسين والفنيين المصريين العاملين بالصومال والموقع فى القاهرة بتاريخ ١٩٨٩/١/١٨ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية الصومال .

ويعمل به اعتباراً من ١٩٨٩/١/١٨

نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية

د . أحمد عصمت عبد المجيد